الحكومة توافق بالأغلبية على مشروع نقل مديرية الشركات من التموين إلى الاقتصاد

رئيس الوزراء يدعو إلى التفكير خارج الصندوق لحل مشكلات المواطنين.. وتسعير المشتقات النفطية التحدي الأكبر أمام الحكومة

وزير السياحة لـ«الوطن»: زيادة ملحوظة في أعداد القادمين من العراق وحضور لافت للزوار من البحرين

| هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء محمد غازي الجلالي خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت يوم أمس ضرورة التفكير من خارج الصندوق في معالجة الإشكاليات التي يعاني منها المواطنون، ما يفترض العودة إلى جذور هذه الإشكاليات وعدم الاكتفاء بمعالجة آثارها.

وعلى الرغم من الجهود الحكومية لتنظيم ملف النقل الجماعي، يقول الدكتور الجلالي: إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية تسعير المشتقات النفطية التي تخلق أسواقاً موازية للاتجار بهذه المشتقات تفوق الأرباح الناتجة عن القيام بخدمات النقل.

وأشار الجلالي إلى أن استقرار بعض السياسات الاقتصادية والخدمية خلال سنوات أو عقود سابقة لا يعفي الحكومة من مسؤولية نقدها وتجاوزها بأسرع وقت ممكن متى كانت المصلحة الوطنية في ذلك، موضحاً أن هذا التوجه لا يرتبط فقط بملف الدعم والتسعير بل يمتد ليشمل الخدمات كافة التي تقدمها الحكومة، وكلف وزارة التعليم العالي بإعادة دراسة تمويل الموفدين وضرورة تعزيز منظومة التعليم الوطني لتكون أكثر إنتاجية وفاعلية على سبيل المثال.

مراقبة الأسعار

كما تحدث رئيس مجلس الوزراء عن موضوع مراقبة الأسعار في السوق وأهمية بذل كل الجهود لضبطها، مشيراً في الوقت ذاته إلى أنه لا توجد حكومة في العالم تأخذ على عاتقها مسؤولية تحديد وضبط أسعار جميع المنتجات في السوق، بقدر ما يجب أن ينصب عمل الحكومة على تنظيم جهود المنتجين والموردين والموزعين وفق قوانين وضوابط عامة، باعتبار أن السوق الوطنية المعروفة بعراقتها وخبرتها قادرة على تنظيم نفسها بما يضمن مصلحة المنتجين والمستهلكين على حد سواء، مع التأكيد على ضرورة قيام الحكومة بتحييد أي قوى تحاول العبث بسلاسة عمل السوق وتوازنها.

نقاش موسع

ووافق المجلس خلال الجلسة بأغلبية أعضائه على مشروع صك تشريعي يتضمن نقل مهام مديرية الشركات لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعد أن شهد الموضوع نقاشاً موسعاً، حيث عارض وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد بوضوح فكرة نقل المديرية إلى وزارة الاقتصاد، معتبراً أن من شأن هذا النقل أن يضعف قدرة الوزارة على القيام بمهامها واختصاصاتها المحددة قانوناً ولاسيما ما يتعلق بالإشراف على عمل اتحاد غرف التجارة السورية.

بالمقابل كان لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد ربيع قلعه جي ووزير الصناعة رئيس اللجنة الاقتصادية محمد سامر الخليل رأي مختلف، حيث أكدا أن اللجنة الاقتصادية درست هذا الموضوع بشكل معمق خلال الأشهر السابقة وناقشت كل تفاصيله، مع الإشارة إلى ضرورة مقاربة نقل هذه المديرية من منظور كلي شامل، إذ يأتي كحلقة في سلسلة إعادة ترتيب وتنظيم قطاع الأعمال في البلد، ولاسيما ما يتعلق بإدارة ملف المشاريع الاستثمارية «الكبيرة والمتوسطة والصغيرة»، وبالتالي من غير المقبول أن تبقى البنية الإدارية والتنظيمية لهذا القطاع الحيوي مشتتة ومبعثرة على النحو الذي يضعف كفاءة إدارته ويشكل مقاومة لمساعي تطويره.

وانتهى المجلس إلى الموافقة بأغلبية أعضائه على استكمال مسار مشروع الصك التشريعي مع اتخاذ الإجراءات كافة لتلبية احتياجات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في هذا الصدد على النحو الذي يسمح لها بممارسة دورها واختصاصاتها بكل كفاءة.

وفي تصريح لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد ربيع قلعه جي على هامش الجلسة حول مشروع الصك التشريعي المتضمن نقل مهام مديرية الشركات لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى وزارة الاقتصاد قال: إن رأي وزارة الاقتصاد يستند إلى الدور المنوط بها في تعزيز بيئة الاستثمار بشكل عام وفي تنمية المشروعات بشكل خاص.

سجل وطني

وأشار إلى أن المهام الموكلة إلى وزارة الاقتصاد تستند إلى المرسوم 21 للعام 2007 والذي يتضمن من ضمن مهامه الإشراف على قطاع الأعمال بشكل عام إضافة إلى الإشراف على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة وانطلاقاً من هنا قامت الوزارة بإعداد مشروع مرسوم لتطوير بيئة الأعمال في سورية ولإتمام هذا المشروع كان لابد من العودة إلى مجموعة من القرارات السابقة، والتي أحالت عدداً من المديريات التي يجب أن تتبع لوزارة الاقتصاد وتوزيعها على عدد من الوزارات وبالتالي قامت الوزارة بأحداث السجل الوطني للمشروعات الشامل الذي سوف يعمل على ضم جميع السجلات التجارية والسياحية والصناعية لكون هذه السجلات الفرعية هي جزء أساسي من السجل الوطني للمشروعات، وبالتالي يجب أن تكون الشركات والسجل التجاري تابعة لوزارة الاقتصاد لأنها الجهة المشرفة على تطوير بيئة الأعمال وتعزيز الاستثمار في سورية.

مكافحة الإرهاب

وقدّم وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون رؤية وزارة الداخلية ومقترحاتها لتنفيذ مضمون الكلمة التوجيهية للسيد الرئيس بشار الأسد خلال ترؤسه اجتماع وزارة المرسوم 232 لعام 2024، والتي تركز على مكافحة الإرهاب والوقاية من الجريمة ومكافحتها وتبسيط الإجراءات والإصلاح الإداري ومكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والتأهيل والتدريب وتطوير القوانين وتحديثها.

القطاع السياحي

كما قدّم وزير السياحة محمد رامي مرتيني عرضاً حول الأداء للقطاع السياحي حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي، موضحاً أن عدد القادمين إلى سورية بلغ 1,698 مليون قادم بزيادة قدرها 5 بالمئة عن الفترة نفسها من عام 2023، فيما بلغ عدد القادمين السوريين 2,189 مليون قادم بزيادة قدرها 27 بالمئة عن الفترة نفسها من عام 2023، وبلغ عدد الزوار لأغراض السياحة الثقافية والدينية 150 ألف زائر لنهاية شهر آب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مرتيني أن القطاع السياحي تضرر نتيجة الاعتداءات الغاشمة المتكررة على غزة وجنوب لبنان وسورية مما أدى إلى خسائر كبيرة في المنطقة عموما وفي القطاع السياحي خصوصاً نتيجة تضرر النشاط السياحي بشكل عام في الدول العربية والصديقة والأجنبية، لافتاً إلى الآثار السلبية المباشرة في القطاع محلياً نتيجة إشغال جزء من المنشآت السياحية بالوافدين من لبنان.

ولفت إلى أن قطاع السياحة الثقافية أيضاً تضرر إضافة إلى التضرر الكبير الأمر الذي سوف ينعكس بالتأكيد على أعداد القادمين في نهاية العام.

وبالعودة إلى أداء القطاع السياحي قال: إن نتائج القدوم السياحي كانت جيدة هذا العام وكان هناك زيادة في أعداد السوريين القادمين بنحو 25 بالمئة عن العام 2023 للفترة نفسها، أي حتى تاريخ 9/23/ 2024، كما كان هناك زيادة أيضاً في أعداد السياح القادمين من العراق بنحو 23 بالمئة واللافت أن هناك حضوراً للقادمين من البحرين بشكل جيد، أما القادمون من الأردن فلم تنخفض نسبتهم عن العام الماضي.

الحرائق الزراعية

كما ناقش المجلس موضوع حرائق الأراضي الزراعية والحراجية لناحية المسببات والإجراءات اللازمة للحد من خطورتها، وتم التأكيد على ضرورة تفعيل وتطوير منظومة الإنذار المبكر وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، بالإضافة إلى الصيانة المستمرة والدورية للآليات المخصصة لعمليات الإطفاء.

ووافق المجلس على تمديد عمل اللجنة المكلفة مراجعة القرارات والصكوك الإدارية المتعلقة بشغل مركز عمل معاون وزير ومدير عام وأمين عام محافظة والمسارات الزمنية لكل منها، وعلى منح المصرف الزراعي سلفة مالية 300 مليار ليرة لسداد الالتزامات المترتبة على عقود استجرار الأسمدة.

ووافق المجلس على عدد من المقترحات العملية القابلة للتنفيذ لمعالجة المشكلات التي يعاني منها المواطن، انطلاقاً من حقيقة أن «الحكومة والمواطن في صف وخندق واحد، ومستعدة لمناقشة ودراسة أي مقترح يسهم في تحسين الواقع المعيشي ويخفف من الأعباء عنه، وبإعتبار أن المواطن ينتظر من الحكومة حلولاً للواقع الراهن»، مؤكداً أهمية الجرأة باتخاذ القرارات التي تصب في المصلحة الوطنية، وإجراء مراجعة وتقييم للصكوك الصادرة بهدف تطبيقها وتطويرها لتلبي توجهات المرحلة المقبلة وإيجاد الحلول للمشكلات القائمة من خلال الأدوات المتوافرة.

وزير الاقتصاد

إعادة ترتيب وتنظيم قطاع الأعمال ولاسيما إدارة ملف المشاريع الاستثمارية

وزير التجارة الداخلية

نقل مديرية الشركات يضعف قدرة الوزارة على القيام بمهامها وخاصة الإشراف على عمل اتحاد غرف التجارة

تعديلات قادمة على قانون هيئة أملاك الدولة

حاووط لـ«الوطن»: الهيئة سوف تكون مسؤولة عن تحصيل الاستحقاقات المالية على الشاغلين وواضعي اليد على أملاك الدولة

| جلنار العلي

كشف مدير أملاك الدولة في وزارة الزراعة حسان حاووط في تصريح لـ«الوطن» أنه يجري حالياً مناقشة الصك التشريعي الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم 43 لعام 2023 المتعلق بإحداث الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة، وذلك لعدة مبررات للاستفادة المثلى من أملاك الدولة الخاصة بما يخدم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز الشراكة مع الجهات العامة ذات العلاقة وضمان تنفيذ السياسة الشاملة والتكاملية في إدارة أملاك الدولة.

وذكر حاووط أهم المواد التي سيجري تعديلها والتي عرضت على مجلس الوزراء خلال الأسبوع الماضي، حيث ستعدل المادة الرابعة من القانون والتي كانت تنص في السابق على أنه من مهام الهيئة تنفيذ قانون أملاك الدولة رقم 252 لعام 1959 وقانون الإصلاح الزراعي رقم 161 لعام 1958، لتضاف إلى هذه المادة بعض المهام منها إعداد نظام إدارة وحماية واستثمار أملاك الدولة الخاصة، ودراسة طلبات الجهات العامة لتخصيصها بعقارات أملاك الدولة الخاصة، وإعداد منصة إلكترونية تشمل أملاك الدولة الخاصة في الجهات العامة كافة تسجل فيها تفصيلات هذه العقارات والواقعات الطارئة عليها، وإعداد خريطة وطنية لأملاك الدولة تبين تموضعها ومساحاتها وصفاتها التنظيمية لتحقيق الغايات الاستثمارية، كما يضاف إلى مهام الهيئة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق واضعي اليد على أملاك الدولة وتحصيل الاستحقاقات المالية المترتبة على الشاغلين بوجه غير قانوني، وذلك نظراً لما هناك من تجاوزت في هذا الملف التي باتت لا تخفى على أحد، وخاصة أنه يوجد للهيئة ضابط عدلية يمكنها القيام بذلك.

وتابع: «كما تندرج تحت المهام الجديدة للهيئة الحد من الاستملال، وبيان الرأي في إمكانية توفير بدائل للعقارات المقترح استملاكها»، كما تضمنت التعديلات أيضاً تحديد فترة زمنية لا تزيد على سنة لإصدار نظام إدارة وحماية واستثمار أملاك الدولة الخاصة، وتحديد بدلاتها وإصدار نظام تخصيص الجهات العامة بأملاك الدولة الخاصة.

وفي سياق متصل، أوضح حاووط أن مديرية أملاك الدولة كانت في السابق تتخذ إجراءات قانونية بحق واضعي اليد بشكل غير قانوني على أراضي أملاك الدولة، وكانت مهمة وزارة الزراعة حينها إصدار قرار يتضمن تغريم المتجاوز بغرامة تبلغ ضعف أجر المثل على المساحة المتجاوز عليها، إضافة إلى نزع يده عن الأرض، بحيث تقوم دوائر أملاك الدولة برفع سندات التحقق إلى الدوائر المالية لاستيفاء الغرامة بحق المتجاوز، كما يقوم المحافظون بإبلاغ قيادات الشرطة لنزع يد المتجاوز عن طريق تبليغه وتسليم الأرض إلى ممثل أملاك الدولة، وفي حال أي ممانعة تتدخل السلطات الأمنية وتقدم المؤازرة اللازمة للشرطة، أما الآن فقد أصبحت الهيئة هي من تصدر القرارات وتنفذها وهذا ما سينعكس إيجاباً على استثمار أملاك الدولة.

أملاك الدولة شكلت 68 بالمئة من مساحة القطر

ومن جهة أخرى، بيّن حاووط أن أملاك الدولة تشكل نحو 62 بالمئة من مساحة القطر البالغة 18,5 مليون هكتار، منها البادية والجبال والغابات والحراج والكثير من المساحات الشاسعة بتوصيفات عديدة، ويجري استثمار تلك الأراضي حسب نوعها فالحراج للسياحة البيئية وأراضي البادية المروية للزراعة، وغير المروية فتستثمر بالرعي وتربية الحيوان، لافتاً إلى أن وزارة الزراعة تتولى إدارة أملاك الدولة الخاصة المنصوص عليها في القانون 252، ويتشارك بمجلس الإدارة وفقاً لقانون الهيئة أعضاء من جهات عامة أخرى، ويستثنى من ذلك وزارة المالية بعد صدور القانون 26 للعام 2023 الذي نقل إدارة واستثمار العقارات المنقولة وغير المنقولة المصادرة بموجب أحكام قضائية مبرمة إلى إدارة وزارة المالية، إضافة إلى العقارات التابعة داخل المخططات التنظيمية بحيث تتولى إداراتها الوحدات الإدارية حيث يجب أن يكون لديها خطة لاستثمار تلك الأملاك، ويضاف إلى ذلك وزارة السياحة حيث تقوم وزارة الزراعة كل عام بتخصيص أراض لاستثمارها سياحياً من وزارة السياحة وذلك بناء على طلبها، وقد صدر بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء بالسماح لوزارة السياحة بالتعاقد مع الغير في استثمار أراضي أملاك الدولة لغايات سياحية دون اللجوء إلى وزارة الزراعة.

10 آلاف مشترك في «بنك الإنترنت»

مدير الدفع الإلكتروني للعقاري: ٢٥ ألف (قرض شخصي) لدى المصرف وخدمات التسديد الإلكتروني تشمل كل أنواع القروض دون عمولات

| عبد الهادي شباط

كشف مدير الدفع الإلكتروني في المصرف العقاري سامر سليمان لـ«الوطن» أن عدد المشتركين في خدمة بنك الإنترنت لدى العقاري تجاوز 10 آلاف مشترك مقدراً عدد طلبات الاشتراك في الخدمة أسبوعياً بأكثر من 500 طلب.

وحول خدمة تسديد أقساط القروض عبر موقع المصرف الإلكتروني بين أنه خدمة مجانية من دون أي عمولات والهدف منها تحفيز المتعاملين مع العقاري على التعاملات المالية إلكترونياً عبر الاستعلام عن قيم القروض إلكترونياً وتسديد الأقساط من دون الحاجة لمراجعة الفروع والمكاتب، مبيناً أن عدد أصحاب القروض الشخصية في العقاري وصل لحدود 35 ألف مقترض وأن هذه الخدمة تتيح لهم إجراء كل التعاملات والخدمات التي يحتاجونها عبر تطبيق العقاري الإلكتروني، علماً أن هذه الخدمة تشمل كل أنواع القروض التي يمنحها العقاري ولا تقتصر على القروض الشخصية وحتى في حال كان الشخص لديه عدة قروض يمكنه الاستعلام والاستفادة من هذه الخدمة.

كما تحدث عن خدمة يتم العمل على إنجازها والإعلان عنها قريباً تخص وكلاء شركة سيريتل العاملين في مجال «توزيع رصيد- الوحدات» من خلال تحويل القيم المالية التي يرغبون بها والمودعة لدى العقاري لشرائح «وحدات» أو دفع فواتير وشحن رصيد أو سيريتل كاش.

وتمثل الخدمات التي يطلقها العقاري جزءاً من مشروع الدفع الإلكتروني الذي تعمل عليه الحكومة وتتوسع به عبر الخدمات والإجراءات البنكية التي تطلقها المصارف العاملة بهدف تحفيز التعاملات الإلكترونية.

لكن رغم كل هذا الزخم الحكومي مازال يصف العديد من المواطنين أن الدفع الإلكتروني مازال أشبه «بمن ينفخ في قربة مخزوقة».

حيث يرى الدكتور شفيق عريش أن المشكلة في عدم وجود بنى تحتية تسهم في إنجاح هذا المشروع حيث لابد من توفر أولاً الثقة بين المواطن والإدارات العامة، وثانياً لابد من توفر البنية لتحتية اللازمة لتنفيذ مشروعات الدفع الإلكتروني وتعميمها إضافة لضمان إزالة التعقيدات وحالة البيروقراطية في تصدير وتنفيذ القرارات والتعاميم والإجراءات المرافقة لها.

لكن العقاري يؤكد أنه يمكن لكل المتعاملين مع المصرف العقاري "من لديهم حسابات في العقاري" الاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني وتسديد فواتيرهم عبر التطبيق وأن النظام المصرفي الجديد «العقاري» يعمل بدقة عالية واتقان مع الأخذ بالحسبان أن الكثير من العمليات في العقاري أصبحت تنفذ آلياً بشكل أكثر سرعة وجودة.

وعمم العقاري أول من أمس إطلاق خدمة تسديد أقساط القروض عبر موقع المصرف الإلكتروني

https://ebank. reb-sy. com مبيناً في تعميمه أنه يمكن لجميع المشتركين في خدمة الإنترنت البنكي الاطلاع على الحسابات الخاصة بالقروض ومتابعة أقساطها وتسديد القسط المستحق بسهولة ومن دون أي عمولة إضافة إلى إتاحة إمكانية تصدير كشف لحساب القرض وطباعته.

وأنه يمكن للمقترضين الاشتراك في خدمة الإنترنت البنكي من خلال التقدم بطلب اشتراك في أحد فروع المصرف والحصول على اسم المستخدم وكلمة المرور. وأنه عمم على كل الفروع لاعتماد آلية التسديد للأقساط عبر القنوات الإلكترونية لفتح الحسابات الجديدة.